

Distr.: General
17 September 2008
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه تقريراً عن أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة جمهورية فييت نام الاشتراكية في تموز/يوليه ٢٠٠٨ (انظر المرفق). وقد أعدت الوثيقة تحت مسؤوليتي الشخصية، بعد مشاورات أجريت مع الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن. وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) لي ليونغ مين
السفير فوق العادة والمفوض
الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة



مرفق الرسالة المؤرخة ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة

تقييم لأعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة فييت نام (تموز/يوليه ٢٠٠٨)

خلال فترة رئاسة فييت نام في تموز/يوليه ٢٠٠٨، شارك مجلس الأمن في برنامج عمل مكثف، واتخذ إجراءات مناسبة بشأن نطاق واسع من القضايا الحساسة على جدول الأعمال في أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط وأوروبا، بما في ذلك التطورات في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وإريتريا ورواندا والصومال والسودان وغرب أفريقيا وأفغانستان وميانمار ونيبال والشرق الأوسط ولبنان وكوسوفو وأبخازيا وجورجيا. كما شارك المجلس في مسائل أخرى تتعلق بهيئاته الفرعية.

وخلال تموز/يوليه ٢٠٠٨، عقد مجلس الأمن ١٩ جلسة، منها ١٦ جلسة علنية، بما في ذلك نقاش مفتوح بشأن الأطفال والتزاع المسلح ونقاش آخر عن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وبالإضافة إلى ثلاث جلسات خاصة، اثنتان منها مع البلدان المساهمة بقوات، أجرى المجلس أيضا مشاورات بكامل هيئته في ١٧ مناسبة. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمد المجلس ستة قرارات وثلاثة بيانات رئاسية، ووافق على خمسة بيانات للصحافة. ولم يتمكن المجلس من اعتماد مشروع قرار بشأن الحالة في زمبابوي في إطار البند المعنون "السلام والأمن في أفريقيا".

وترأس نائب رئيس وزراء ووزير خارجية فييت نام، فام غيا خييم، النقاش المفتوح بشأن الأطفال والتزاع المسلح، وتلا بيانا رئاسيا بشأن هذه المسألة (S/PRST/2008/28) في ١٧ تموز/يوليه.

أفريقيا

تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والمنطقة دون الإقليمية

استمع المجلس في مشاورات للمجلس بكامل هيئته، في ١٥ تموز/يوليه، إلى إحاطة من الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، إدموند مولى، بشأن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء الحالة الأمنية المتقلبة في تشاد، وكذلك الحالة الإنسانية هناك، وأدانوا الهجمات على العاملين في مجال المساعدة الإنسانية. وإذ أكد أعضاء المجلس على أهمية العملية السياسية والحوار باعتبارهما الحل الوحيد للتزاع في تشاد، فقد ناشدوا جميع الأطراف المعنية في تشاد بالوقف الفوري للعنف،

والمشاركة في العملية السياسية، وكفالة سلامة العاملين في مجال المساعدة الإنسانية. وأعربوا أيضا عن دعمهم الكامل لنشر بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، وعملية الاتحاد الأوروبي وللتنسيق بين هاتين البعثتين والبعثات الأخرى للأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية، مع حث تشاد والسودان على التنفيذ الكامل لاتفاق داكار وغيره من الاتفاقات ذات الصلة.

كوت ديفوار

في ٢٤ تموز/يوليه، عقد المجلس جلسة خاصة مع البلدان المساهمة بقوات في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وفي المشاورات التي أجراها المجلس بعد ذلك بكامل هيئته، قدم الممثل الخاص للأمين العام، تشوي يونغ - جين، إحاطة إلى المجلس بشأن الحالة في كوت ديفوار والأنشطة التي تقوم بها في هذا الصدد عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ولا سيما الاستعدادات لإجراء الانتخابات الوطنية في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وأعرب أعضاء المجلس عموما عن دعمهم لجميع الأطراف المعنية وتشجيعهم إياها على الحفاظ على زخم عملية المصالحة، ومواصلة الحوار، والتعاون في ضوء اتفاق واغادوغو السياسي والاتفاقات التكميلية، وهو مما ساعد على إنجاح الانتخابات، ويمكن من تحقيق أفضل النتائج من عملية السلام لصالح الشعب الإيفواري.

وفي ٢٩ تموز/يوليه، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٨٢٦ (٢٠٠٨)، الذي حدد بموجبه ولايتي عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والقوات الفرنسية التي تدعمها حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وذلك على وجه الخصوص من أجل دعم تنظيم انتخابات حرة ومفتوحة ونزيهة وشفافة في كوت ديفوار.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

أطلع وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام جان ماري غيهنو المجلس في ٢٣ تموز/يوليه على الأنشطة الأخيرة لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مشددا على أنه على الرغم من بعض التطورات المشجعة فيما يتعلق بتنفيذ إعلان نيروبي واتفاق سلام غوما، فإن الحالة الأمنية والإنسانية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية لا تزال متقلبة ومثيرة للقلق. ولا تزال البعثة التي تعمل فوق طاقتها تواجه تحديات كثيرة، رغم ما تقوم به من عمليات فعالة نسبيا، وذلك لعدم توفر الموارد والقدرات اللازمة. وأعرب بعض أعضاء المجلس عن قلقهم العميق إزاء انتهاك حقوق الإنسان والعنف الجنساني والإفلات من العقوبة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية بينما أكد آخرون على ضرورة

ممارسة المزيد من الضغوط على الجماعات المسلحة غير المشروعة التي لا تزال تعمل في المنطقة. وأعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم لاستمرار تقديم البعثة المساعدة لعملية السلام في البلد.

إريتريا وإثيوبيا

في ٢٨ تموز/يوليه، أبلغ الأمين العام المجلس في رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2008/496) بأن إثيوبيا وإريتريا قد رفضتا الخيارات التي عرضت المطروحة عليهما لمشاركة الأمم المتحدة في المستقبل.

وفي ٣٠ تموز/يوليه، اعتمد المجلس بالإجماع القرار ١٨٢٧ (٢٠٠٨)، الذي أنهى بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا اعتباراً من ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٨، وأكد على أن هذا الإنهاء لا يمس بالتزامات إثيوبيا وإريتريا بموجب اتفاقي الجزائر. وطالب المجلس إثيوبيا وإريتريا، في جملة أمور أخرى، بالامتنال التام لالتزاماتهما بموجب هذين الاتفاقين، وممارسة أقصى درجات ضبط النفس، وامتناع كل منهما عن أي تهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد الأخرى، وتجنب الأنشطة العسكرية الاستفزازية. وأيد المجلس الجهود التي يبذلها الأمين العام والمجتمع الدولي حالياً للعمل مع إثيوبيا وإريتريا لمساعدتهما على تنفيذ اتفاقي الجزائر، وتطبيع علاقتهما، وإحلال الاستقرار بينهما، وإرساء الأساس لإقامة سلام شامل ودائم بينهما. كما طلب أعضاء المجلس إلى الأمين العام أن يواصل مع إثيوبيا وإريتريا بحث إمكانية إقامة وجود للأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا في سياق صون السلام والأمن الدوليين.

رواندا

في ١٠ تموز/يوليه، اعتمد المجلس بالإجماع القرار ١٨٢٣ (٢٠٠٨)، الذي أنهى بموجبه تدابير الحظر المفروضة بموجب الفقرتين ٩ و ١٠ من القرار ١٠١١ (١٩٩٥) وحل اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ٩١٨ (١٩٩٤) بشأن رواندا. وأكد المجلس أيضاً على ضرورة أن تكفل بلدان المنطقة ألا تحول الأسلحة والأعتدة ذات الصلة المسلمة لها إلى الجماعات المسلحة غير المشروعة أو أن تستخدم من قبلها.

الصومال

أصدر المجلس في ٨ تموز/يوليه بياناً إلى الصحافة يدين فيه اغتيال رئيس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الصومال، علي عثمان أحمد.

وفي ٢٣ تموز/يوليه، قدم الممثل الخاص للأمين العام في الصومال، أحمدو ولد عبد الله، إحاطة إلى المجلس عن الحالة هناك، استناداً إلى تقرير الأمين العام (S/2008/466). وأبلغ الممثل الخاص المجلس أن الاتفاق الجديد المبرم بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال قد وقع بالأحرف الأولى يوم ٩ حزيران/يونيه، وشهد ذلك عدد من الدول المراقبة والمنظمات الدولية، من بينها فرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن الاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والاتحاد الأوروبي. بيد أنه حذر من أن الاتفاق لن يحقق السلام بين عشية وضحاها، وحث المجلس على النظر في إلحاق بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بتشكيلات مختلفة عن تشكيلاتها الأصلية أو نشر قوة دولية لتحقيق الاستقرار، على النحو المقترح في التقرير الأخير للأمين العام عن التطورات في البلد، أو إنشاء قوة منفصلة لحفظ السلام تتبع الأمم المتحدة. واقترح وزير الخارجية والتعاون الدولي في الصومال، علي أحمد جامع جنغيلي في معرض مناشدته المجلس تقديم مساعدة عاجلة لتعزيز جهود المصالحة الوطنية، أن تكون بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال نواة لأي قوة تابعة للأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار أو لحفظ السلام في المستقبل. وأكد مفوض السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، رمتان لعمامرة، في حديثه أمام المجلس، أن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على استعداد لإدماجها في نهاية المطاف في قوة دولية لتحقيق الاستقرار منصوص عليها في اتفاق جيبوتي، وأبلغ المجلس أن البعثة تواجه نقصاً شديداً في التمويل والدعم اللوجستي. كما أشار إلى وجود عنصر بحري قوي سيتيح لقوة الأمم المتحدة المقترحة أن توسع من نطاق تركيز عملها خارج مقديشو.

السودان

أصدر المجلس في ٩ تموز/يوليه بياناً إلى الصحافة بشأن الاعتداء المرتكب في ٨ تموز/يوليه عام ٢٠٠٨ ضد العملية المختلطة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، أدان فيه أعضاء المجلس الاعتداء بأشد عبارات الإدانة، ودعوا إلى تقديم الجناة إلى العدالة، وأعربوا عن تعازيهم الخالصة إلى أسر الضحايا وتضامنهم مع موظفي العملية المختلطة.

وفي ١٦ تموز/يوليه، عقد المجلس جلسة مغلقة مع البلدان المساهمة بقوات في العملية المختلطة. وأثناء المشاورات التي عقدها المجلس بكامل هيئته إثر ذلك، استمع المجلس إلى إحاطة من وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام عن الحالة في دارفور ونشر العملية المختلطة. وقدم وكيل الأمين العام، على وجه الخصوص، تفاصيل عن الاعتداء الذي شن يوم

٨ تموز/يوليه على قافلة تابعة للعملية المختلطة والذي أسفر عن سقوط ٧ قتلى من أفراد العملية وأصاب ٢٢ منهم بجروح. وبعد المشاورات، اعتمد المجلس بياناً رئاسياً (S/PRST/2008/27) كرر فيه إدانته للهجوم الذي تعرض له في ٨ تموز/يوليه حفظة السلام التابعين للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، ورحب بالتحقيق الذي تجريه الأمم المتحدة، وبيان السودان الذي عرضت فيه تقديم المساعدة إلى الأمم المتحدة في هذه العملية؛ مشدداً على اعتزامه اتخاذ إجراء بحق مرتكبي الاعتداء. ودعا جميع الأطراف إلى الاتفاق على وقف للأعمال العدائية، والانخراط في العملية السياسية والتعاون التام لكفالة نشر العملية المختلطة واحترام أمنها وحرية حركتها.

وفي ٣١ تموز/يوليه، وبعد مشاورات مكثفة، اتخذ المجلس القرار ١٨٢٨ (٢٠٠٨)، الذي جدد بموجبه ولاية العملية المختلطة لفترة ١٢ شهراً أخرى حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩. وكانت نتيجة تصويت المجلس: ١٤ صوتاً مؤيداً (الاتحاد الروسي، واندونيسيا، وإيطاليا، وبلجيكا، وبنما، وبوركينا فاسو، والجمهورية العربية الليبية، وجنوب أفريقيا، والصين، وفرنسا، وفيت نام، وكرواتيا، وكوستاريكا، والمملكة المتحدة) وامتناع عضو واحد عن التصويت (الولايات المتحدة). وأحاط المجلس علماً أيضاً ببيان صادر عن الاتحاد الأفريقي في ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٨، وبما أثاره أعضاء مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي من شواغل بشأن التطورات المحتملة التي يمكن أن تنشأ جراء الطلب المقدم من المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٨ ضد رئيس السودان؛ وأحاط علماً بنية الأعضاء مواصلة النظر في هذه المسائل. ورحب المجلس بموافقة حكومة السودان على خطة نشر العملية المختلطة، وأثنى على مساهمة البلدان المساهمة بالقوات والشرطة، وأعرب عن تأييده للعملية السياسية، ودعا جميع الأطراف المعنية إلى وقف العنف، والانخراط في عملية السلام والتعاون تعاوناً تاماً لكفالة نشر العملية المختلطة. وبعد اتخاذ القرار، أخذ الكلمة ١٣ من أعضاء المجلس لتعليل تصويتهم.

السلام والأمن في أفريقيا: زمبابوي

في ٨ تموز/يوليه، استمع المجلس إلى إحاطة أطلعت خلالها نائبة الأمين العام أعضاء المجلس على الحالة السياسية السائدة في زمبابوي والمناقشة التي جرت بشأنها في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الذي عقد في شرم الشيخ. وقالت نائبة الأمين العام إن الاتحاد الأفريقي دعا، في الإعلان الذي اعتمد في القمة، إلى مواصلة بذل جهد الوساطة التي تقوم بها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ثم شرع المجلس بإجراء مشاورات غير رسمية تبادل خلالها أعضاؤه الآراء بشكل غير رسمي مع الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، هايلى مينكيربوس. وكان

ثمة اتفاق بين أعضاء المجلس بشأن تقييم الحاجة إلى مرحلة انتقالية سياسية في زيمبابوي، في حين اختلفت الآراء فيما يتعلق بأفضل السبل لدعم هذا المسار. وأجرى أعضاء المجلس مناقشة حول مبررات إعداد مشروع قرار يتعلق بزيمبابوي.

وفي ١١ تموز/يوليه، وفي جلسة عقدت في إطار البند المعنون "السلام في أفريقيا"، طرح للتصويت مشروع قرار يتعلق بزيمبابوي. ونص مشروع القرار، بين أمور أخرى، على فرض حظر على توريد الأسلحة إلى زيمبابوي، وكذلك حظر سفر على الرئيس روبرت موغابي و ١٣ من كبار المسؤولين في حكومة زيمبابوي وتجميد أموالهم. وجاءت نتيجة التصويت على النحو التالي: صوتت ٩ دول لصالح مشروع القرار (إيطاليا، وبلجيكا، وبنما، وبوركينا فاسو، وفرنسا، وكرواتيا، وكوستاريكا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة)، وصوتت ٥ دول ضده (الاتحاد الروسي، والجمهورية العربية الليبية، وجنوب أفريقيا، والصين، وفيت نام)، وامتنعت دولة واحدة عن التصويت (إندونيسيا). ونظرا للتصويت السلبي لعضوين دائمين في مجلس الأمن، لم يعتمد مشروع القرار.

وفي ٢٩ تموز/يوليه، استمع المجلس، خلال مشاورات بكامل هيئته، إلى إحاطة عن الحالة السياسية والإنسانية في زيمبابوي من الأمين العام المساعد للشؤون السياسية. وأحاط معظم أعضاء المجلس علما بتوقيع مذكرة التفاهم في ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ بين الاتحاد الوطني الأفريقي لزيمبابوي - الجبهة الوطنية والحركة من أجل التغيير الديمقراطي وأعربوا عن تأييدهم للتوقيع، وأكدوا في الوقت ذاته دعمهم لجهود الوساطة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ورئيس جنوب أفريقيا ثابو مبيكي. غير أنه بقيت ثمة خلافات في مواقف أعضاء المجلس بشأن هذه المسألة. وأعرب بعض أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء التقدم المحدود في محادثات السلام بين الاتحاد الوطني والحركة، في حين شدد البعض الآخر على نجاح النهج السلمي إزاء النزاع المتعلق بالانتخابات في زيمبابوي، وتحذروا عن الحاجة إلى المزيد من الوقت والجهود لتعزيز عملية الانتقال السياسي والمصالحة الوطنية في زيمبابوي.

الشرق الأوسط

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

في ٢٢ تموز/يوليه، عقد المجلس مناقشة مفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، تلقى أثناءها إحاطة من وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، ب. لين باسكو، الذي أشار إلى عدد من التطورات المشجعة في أنحاء المنطقة وشدد على أهمية إحراز مزيد من التقدم الملموس في المفاوضات السلمية وتعزيز وقف إطلاق النار وحل الأزمة الإنسانية في غزة،

وتحسين سبل عيش الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. ودعا معظم الممثلين الأطراف المعنية إلى نبذ العنف، وتنفيذ الاتفاقات، والتقيّد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، ولا سيما قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني، واتخاذ المزيد من الإجراءات الملموسة للدفع بعملية السلام نحو أهدافها المعلنة على أساس قرارات الأمم المتحدة، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية ومؤتمر أنابوليس.

لبنان

في ٩ تموز/يوليه، وفي أثناء مشاورات أجراها المجلس، بكامل هيئته، استمع المجلس إلى إحاطات قدمها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، ب. لين باسكو، ومدير شعبة آسيا والشرق الأوسط في إدارة عمليات حفظ السلام، فولفغانغ فايسبرود - فيبر، بشأن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وأمام التطورات والتحديات في الميدان التي كان لها آثار معقدة على العملية الجارية عملاً بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، واصل أعضاء المجلس دعمهم للتنفيذ الكامل لذلك القرار، ولا سيما فيما يتعلق باحترام سيادة لبنان وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي ضمن حدوده المعترف بها دولياً، وحماية ممتلكات المدنيين وسبل معيشتهم، وسلامة وأمن حفظة السلام والعاملين في المجال الإنساني على المستوى الدولي، مما يساعد على تحقيق وقف دائم لإطلاق النار وإيجاد حل طويل الأجل.

برنامج النفط مقابل الغذاء

في ٢٥ تموز/يوليه، أرسل وفد كوستاريكا رسالة إلى رئيس مجلس الأمن بشأن تقرير الفريق العامل الذي تقرر تقديمه في نهاية ذلك الشهر (انظر S/2008/492). وطلبت كوستاريكا في تلك الرسالة أن تدرج بعض المعلومات الإضافية في تلك الوثيقة تيسيراً لإنهاء البرنامج دون تعريض منظمة الأمم المتحدة، بما في ذلك المجلس، لانتقادات جديدة حول الإدارة المالية لبرنامج النفط مقابل الغذاء.

آسيا

أفغانستان

في ٩ تموز/يوليه، أجرى المجلس مناقشة بحضور مسؤولين رفيعي المستوى في الأمم المتحدة و ٢٦ ممثلاً وطنياً، من بينهم وزيراً خارجية أفغانستان وباكستان، تناولت التحديات الأمنية والإنسانية في أفغانستان، سبل دفع نتائج مؤتمر باريس دعماً للبلد. وفي الإحاطة التي قدمها إلى المجلس الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان، كاي أيدي، شدد على ضرورة

تقديم المساعدات على نحو يتسم بالمزيد من الفعالية والخضوع للمساءلة، وأكد أن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لن تتمكن من أداء دورها ما لم يتم توفير موارد إنسانية ومالية إضافية كبيرة لها على وجه السرعة. وقدم وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، جون هولمز، إلى المجلس إحاطة أطلعته فيها على نتائج زيارته الأخيرة إلى أفغانستان، وقال إنه كان من الواضح لديه أن الاحتياجات الإنسانية للبلد جدية ومتنامية، وأنه ينبغي بذل المزيد لتحسين حماية المدنيين. وفيما أعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء الحالة الأمنية والإنسانية في أفغانستان، فقد رحبوا بنتائج مؤتمر باريس، والشروع في تنفيذ استراتيجية التنمية الوطنية لأفغانستان. وأيد المتكلمون ما خلص إليه الأمين العام في تقريره من استنتاج مفاده أن الحاجة تدعو إلى المزيد من الموارد للوفاء بالولاية المعززة للبعثة وتحقيق الأولويات المحددة، وأيدوا دعم اتباع نهج واسع النطاق ومنسق وشامل في التصدي للتحديات القائمة في أفغانستان.

وفي ١١ تموز/يوليه، رحب المجلس في بيان رئاسي (S/PRST/2008/26) بنتائج مؤتمر باريس الذي عقد في ١٢ حزيران/يونيه، والذي جمع أكثر من ٢٠ بليون دولار في شكل تعهدات لاستراتيجية تنمية أفغانستان، فضلا عن التزام حكومة أفغانستان بتعزيز الأمن، والحكم الرشيد، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومواصلة الإصلاح السياسي والاقتصادي، بوسائل منها اتخاذ خطوات ملموسة لمكافحة الفساد. وإذ أشار المجلس إلى الدور المعزز لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، والممثل الخاص للأمين العام في قيادة وتنسيق الجهود المدنية الدولية في البلد من خلال اتباع نهج متكامل، وتعزيز امتلاك الأفغان لزام الأمور، فقد دعا جميع الأطراف المعنية إلى تقديم دعمها الكامل للبعثة. وأيد المجلس أيضا توصية الأمين العام التي تفيد بأن إنجاز البعثة ولايتها يتطلب التعجيل بتعبئة قدر أكبر كثيرا مما هو متاح من الموارد الفنية والإدارية والأمنية. وأكد المجلس مجددا التزامه القوي بسيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدها الوطنية. وأعرب المجلس عن قلقه البالغ إزاء الحالة الأمنية في أفغانستان وشدد على ضرورة مواصلة التصدي للخطر الذي يتهدد أمن أفغانستان واستقرارها، المتمثل في حركة طالبان، وتنظيم القاعدة، والجماعات المسلحة غير المشروعة، والمجرمين والضالعين في تجارة المخدرات، وفي تسريب السلائف الكيميائية.

ميانمار

في ٢٤ تموز/يوليه، وأثناء مشاورات عقدها المجلس بكامل هيئته، قدم المستشار الخاص للأمين العام بشأن ميانمار، إبراهيم غمباري، إحاطة إلى المجلس عن التحضيرات

لزيارته القادمة إلى البلد. ثم تبادل أعضاء المجلس الآراء بشأن سبل إيجاد حل شامل للحالة في ميانمار.

نيبال

في ١٨ تموز/يوليه، وإثر صدور تقرير الأمين العام بشأن طلب نيبال الحصول على مساعدة من الأمم المتحدة لدعم عملية السلام فيها (S/2008/454)، أجرى المجلس مناقشة عرض خلالها الممثل الخاص للأمين العام لنيبال، إيان مارتين، توصيات الأمين العام بشأن ولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال، وقدم وصفا لأحدث التطورات في البلد. وأشار ممثل نيبال، متحدثا أمام المجلس، إلى أن معظم عناصر ولاية البعثة قد أنجزت، بيد أنه لا يزال يتعين على البلد الانتهاء من ترتيباته بشأن تجميع الأفراد المسلحين من الماويين، وهي ترتيبات تقوم بعثة الأمم المتحدة في نيبال برصدها. وأضاف أن حكومته قررت أن تطلب تمديد ولاية البعثة لمدة ستة أشهر أخرى، بحجم أصغر، للقيام بالمهمة المتبقية من ولايتها. ورحب معظم المتكلمين في بياناتهم بالتطورات الإيجابية في نيبال، وأعربوا عن تأييدهم لتمديد بعثة سياسية خاصة مقلصة تابعة للأمم المتحدة في البلد، تركّز بشكل رئيسي على رصد إدارة الأسلحة والأفراد المسلحين التابعين للحزب الشيوعي لنيبال (الجناح الماوي) ولجيش نيبال. وأكد المتكلمون أيضا على أهمية ضمان وجود عملية سياسية ذات طابع تشاركي وشمولي في البلد، وذكروا أن التدابير المتخذة لدعم السلام في نيبال يجب أن تسير جنبا إلى جنب مع برنامج اقتصادي يقوم على الحد من الفقر.

وفي ٢٣ تموز/يوليه، اتخذ المجلس بالإجماع، استجابة لطلب من حكومة نيبال ولتوصيات الأمين العام، القرار ١٨٢٥ (٢٠٠٨)، الذي مدد بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال لمدة ستة أشهر لكي يتاح للبعثة إنجاز ما تبقى من ولايتها على النحو المحدد في القرار ١٧٤٠ (٢٠٠٧) تمشيا مع اتفاق ٢٥ حزيران/يونيه بين الأحزاب السياسية في البلد. ودعا المجلس جميع الأطراف إلى الاستفادة من خبرات البعثة السياسية الخاصة في نيبال ومن استعدادها لدعم عملية السلام، وتسهيل الانتهاء من استكمال الجوانب غير المنجزة من ولايتها، والعمل معا بروح من التوافق والتراضي، لكي يتواصل التحول نحو مستقبل يتمتع فيه البلد بالسلام والديمقراطية والازدهار. وأعرب المجلس عن اتفاقه مع رأي الأمين العام بأن ترتيبات الرصد الحالية ينبغي ألا تكون ضرورية لمدة طويلة أخرى، وأعرب عن توقعه أن يتم الانتهاء من هذه التدابير خلال فترة الولاية، وأيد توصيات الأمين العام للقيام بعملية تقليص وانسحاب تدريجية لبعثة الأمم المتحدة.

أوروبا

جورجيا

في ٢١ تموز/يوليه، عقد المجلس جلسة خاصة للنظر في الحالة في جورجيا بناء على طلب ممثل جورجيا، الوارد في رسالته المؤرخة ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٨ الموجهة إلى رئيس المجلس (S/2008/453). وأجرى أعضاء المجلس تبادلاً للآراء. ووجهت الدعوة إلى ممثل جورجيا للتعبير عن رأيه.

وفي ٢٩ تموز/يوليه، استمع المجلس، في مشاورات أجراها بكامل هيئته، إلى إحاطة من الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام عن الحالة في أبخازيا، جورجيا، على أساس تقرير الأمين العام (S/2008/480). وأبلغ المجلس أنه، بعد فترة من الاستقرار النسبي، شهدت الأشهر الأربعة الماضية عودة التوترات الناجمة عن عدة أمور منها الخلافات الواضحة بشأن ما يشكل احتراماً أو انتهاكاً لنظام وقف إطلاق النار. وشدد على ضرورة التقيد الصارم بنظام وقف إطلاق النار وفصل القوات في المنطقة الخاضعة لمسؤولية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، لمنع استئناف الأعمال العدائية وتهيئة مناخ يفضي إلى الحوار بين الجانبين. كما ناشد الجانب الأبخازي احترام حرية حركة البعثة، كما ناشد الجانب الجورجي احترام حرية حركة قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة، كل في المجالات الواقعة تحت مسؤوليته. أثناء المناقشات، أدان أعضاء المجلس بشدة الهجمات بالقنابل والتفجيرات على جوانب الطرق التي وقعت في الفترة من ٢٩ حزيران/يونيه إلى ٦ تموز/يوليه على جانبي خط وقف إطلاق النار، ودعوا الأطراف المعنية إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، والامتناع عن أعمال العنف التي قد تزيد من تعقيد الوضع، وتعزيز تدابير بناء الثقة وإظهار إرادتها السياسية لتسوية خلافاتها بالوسائل السلمية.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)، ١١٩٩ (١٩٩٨)، ١٢٠٣ (١٩٩٨)، ١٢٣٩ (١٩٩٩)، ١٢٤٤ (١٩٩٩)

في ٢٥ تموز/يوليه، استمع المجلس، في جلسة عقدت على أساس تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2008/458)، إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام لكوسوفو ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، لامبرتو زانير، الذي وجه انتباه المجلس إلى أن تغييرات جوهرية على أرض الواقع قد أسهمت في "إيجاد واقع عملي جديد تماماً للبعثة". وأضاف إنه بموجب مجموعة مقترحات الأمين العام، ستخفف قدرة بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو في المجالات التي لم يعد في إمكانها أن تعمل

فيها بفعالية، مع تعزيز تلك القدرات في مجالات أخرى، وإيلاء اهتمام خاص للأقليات وضمان حقوق جميع الطوائف. كما أبلغ المجلس بأن البعثة ما زالت، من حيث المبدأ، تحتفظ بالسلطة التنفيذية المتعلقة بوظائف الشرطة والقضاء والجمارك في جميع أنحاء كوسوفو، وأن مناقشات قد أجريت بين البعثة وممثلي بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو بشأن التعاون في المستقبل، وإن الجانبين قد اقتربا من إبرام اتفاق يتوقع بموجبه أن تنشر بعثة الاتحاد الأوروبي تحت سلطة الأمم المتحدة وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، كما يتوقع أن تستمر بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كوسوفو باعتبارها جزءا من بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو المعاد تشكيلها، وذلك في مجالات تعزيز القيم الديمقراطية وحماية مصالح جميع الطوائف.

وتحدث أيضا أمام المجلس كل من وزير خارجية صربيا، فوك جيرييميتش، واسكندر حسيني من كوسوفو.

المسائل العامة

التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان نتيجة للأعمال الإرهابية

في ٧ و ٨ و ١٠ تموز/يوليه، أصدر المجلس ثلاثة بيانات صحفية، أدان فيها أعضاء المجلس بشدة الهجمات الإرهابية التي وقعت في إسلام آباد في ٦ تموز/يوليه، وعند السفارة الهندية في كابول في ٧ تموز/يوليه، وخارج القنصلية العامة للولايات المتحدة في اسطنبول في ٩ تموز/يوليه، مما أسفر عن وقوع العديد من القتلى والجرحى. وكرر أعضاء المجلس تصميمهم على مكافحة الإرهاب، بجميع أشكاله، وفقا لمسؤوليات المجلس بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

في ٢ تموز/يوليه، في مشاورات للمجلس بكامل هيئته، قدم رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، سفير إيطاليا مارسيلو سباتافورا، تقريره لفترة ٩٠ يوما وفقا للفقرة ١٢ (ز) من القرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، الذي شمل أعمال اللجنة خلال الفترة من ٣ نيسان/أبريل إلى ٢ تموز/يوليه ٢٠٠٨.

الأطفال والصراعات المسلحة

في ١٧ تموز/يوليه، أجرى المجلس برئاسة نائب رئيس الوزراء وزير خارجية فييت نام، فام غيا خييم، جلسة مناقشة مفتوحة بشأن الأطفال والصراعات المسلحة. وألقى

الأمين العام و ٦٠ مشاركا آخر كلمات أمام المجلس. وأثنى الأمين العام في كلمته على المجلس للجهود التي يبذلها في معالجة المسألة، وشدد على أن الفقر وتخلّف النمو قد يجعلان الأطفال أكثر عرضة للاستغلال والعنف. وطلبت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتزاعات المسلحة، رادىكا كوما راسوامي، إلى المجلس توسيع نطاق الفريق العامل المعني بالأطفال والتزاعات المسلحة، والتركيز على مكافحة الإفلات من العقاب بالنسبة لمرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال في التزاعات المسلحة والممعنين في انتهاكاتهم لهذه الحقوق. وقدم الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام إحاطة إلى المجلس بشأن التقدم الذي أحرزته إدارة عمليات حفظ السلام في حماية الأطفال، وقال إن الإدارة تعكف على وضع سياسة خاصة بها من أجل توجيه أعمالها بصورة أفضل. ومن بين المتكلمين الآخرين، قدم ممثل فرنسا، رئيس الفريق العامل المعني بالأطفال والتزاعات المسلحة التابع لمجلس الأمن، جان مورييس ريبير، إحاطة إلى أعضاء المجلس بشأن التقرير السنوي لأنشطة الفريق العامل (S/2008/455). وفي نهاية المناقشة، اعتمد المجلس بياناً رئاسياً (S/PRST/2008/28)، أكد فيه من جديد، في جملة أمور، ضرورة تقييد الدول الأطراف بالتزاماتها بموجب اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليهما الاختياريين، وضرورة أن تمتنع الجماعات المسلحة من غير الدول عن تجنيد الأطفال أو استخدامهم في الأعمال القتالية، وحث الدول التي لم تصدّق بعد على تلك الصكوك أو الانضمام إليها على أن تنظر في القيام بذلك، وطلب إلى الأمين العام توفير دعم إداري إضافي كي يستمر الفريق العامل في الاضطلاع التام بولايته بصورة فعالة، وسلّم بالدور الهام الذي يؤديه التنقيف في مناطق التزاعات المسلحة كوسيلة لتحقيق الهدف المتمثل في وقف ومنع تجنيد وإعادة تجنيد الأطفال.

المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا

في ١٨ تموز/يوليه، ورداً على رسالة مؤرخة ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن، يحيل بها رسالة مؤرخة ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ موجهة من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٨٢٤ (٢٠٠٨)، الذي مدد بموجبه فترة عمل القضاة الدائمين والمخصصين للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا لتعزيز فعالية إجراءات المحاكمات والمساهمة في ضمان تنفيذ استراتيجية الإنجاز.

القضايا العابرة للحدود في غرب أفريقيا

في ١٨ تموز/يوليه، قدم الممثل الخاص للأمين العام، سعيد جينيت، في مشاورات أجراها المجلس بكامل هيئته، إحاطة إلى المجلس بشأن الأنشطة التي اضطلع بها مؤخرا مكتب

الأمم المتحدة لغرب أفريقيا. ولاحظ أعضاء المجلس عموماً بارتياح التقدم الأولي والمهم الذي أحرز في إنهاء النزاعات، والتشجيع على المصالحة الوطنية والإعمار الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة دون الإقليمية، ولا سيما في سيراليون وكوت ديفوار وغينيا - بيساو وليبيريا. وأعربوا عن شواغل إزاء التحديات الهائلة التي تواجه بلدان غرب أفريقيا، مثل تفشي الفقر، وانعدام الأمن الغذائي، والبطالة، والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وغيرها من المشاكل العابرة للحدود والشاملة. وواصل أعضاء المجلس دعم الدور المهم الذي تضطلع به الأمم المتحدة، ولجنة بناء السلام، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في مساعدة بلدان غرب أفريقيا في توطيد السلام وتعزيز جهود بناء السلام بعد انتهاء النزاع.